اسم المصدر : الحياة

التاريخ: 26-12-2014 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 1 مسلسل: 3 رقم القصاصة: 1

ربعها للتعليم وانفاق قياسي رغم تراجع الإيرادات

أضخم موازنة سعودية والملك عبدالله يشدد على الخدمات

□ الرياض - شعبان الدواري

■ أعلنت السعودية أمس أكبر موازنة في تاريخها مخصصة لعام ٢٠١٥، زادت فيها النفقات خمسة بلايين ريال (١,٣ بليون دولار) مقارنة بموازنة عام ٢٠١٤، فيما حض خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المسؤولين على تحسين الخدمات مع ترشيد الإنفاق، في ضوء المستجدات الاقتصادية العالمية (راجع ص ١١).

وأقر مجلس الوزراء السعودي في جلسة استثنائية أمس برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، إنفاق ٨٦٠ بليون ريال، في حين قدرت الإيرادات بـ ٧١٥ بليون ريال، بانخفاض ١٣٥ بليوناً مقارنة بتوقعات موازنة العام الحالي البالغة ٨٥٥ بليوناً. وتتضمن موازنة ٢٠١٥ عجزاً تقديرياً قيمته ١٤٥ بليون ريال، سيجري تمويله من فائض احتياطات الموازنات السابقة أو عبر الاقتراض. وقال الأمير سلمان إن «الموازنة فيها الخير والبركة، ونأمل جميعاً بأن ننفذها في ما وجه به ملكنا».

ووفق الأرقام الرسمية لإنفاق العام الحالي، يتوقع أن تبلغ الإيرادات ١,٠٤٦ تريليون ريال بزيادة نسبتها ٢٢ في المئة عن المقدر لها بالموازنة، وتمثل الإيرادات النفطية ٨٩ في المئة منها، بانخفاض نسبته واحد في المئة مقارنة بعام ٢٠١٣. أما النفقات الفعلية للعام الحالي فتبلغ ١,١ تريليون ريال بزيادة ٢٤٥ بليون ريال وبنسبة ٢٨,٧ في المئة عما صدرت به الموازنة، وبلغ العجز في موازنة العام الحالي ٥٤ بليون ريال.

وأعلن خادم الحرمين الشريفين موازنة العام المقبل في كلمة وجّهها إلى المواطنين، مشيراً إلى أن اعتماد الموازنة جاء في وقت يمر فيه الاقتصاد العالمي بضعف في النمو، ما ساهم إضافة إلى ما تمر به السوق النفطية العالمية من تطورات، في انخفاض كبير في أسعار النفط.

ووجه الملك عبدالله بن عبدالعزيز المسؤولين بان تأخذ موازنة العام المقبل في الاعتبار هذه التطورات وترشيد الإنفاق، مع الحرص على كل ما من شأنه خدمة المواطنين وتحسين الخدمات المقدمة إليهم والتنفيذ الدقيق والكفء لبرامج الموازنة ومشاريعها وما أقر من مشاريع وبرامج لهذا العام المالي والأعوام الماضية، وما يساهم في استدامة وضع

اسم المصدر : الحياة

التاريخ: 26-12-2014 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 1 مسلسل: 3 رقم القصاصة: 2

المالية العامة القوي.

واستحوذت قطاعات التعليم والصحة والخدمات على نسبة كبيرة من الإنفاق العام المقبل، إذ نال قطاع التعليم نحو ربع الموازنة وبلغت مخصصاته ٢١٧ بليون ريال مقارنة باعتمادات العام الحالي البالغة ٢١٠ بلايين ريال. وسجلت الموازنة زيادة كبيرة في اعتمادات قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية، إذ خصصت له ١٦٠ بليون ريال وبنسبة ١٨,٦ في المئة من إجمالي نفقات الموازنة، بزيادة كبيرة عن اعتمادات العام الحالي البالغة ١٠٨ بلايين ريال. وارتفعت مخصصات قطاع الخدمات البلدية إلى ٤٠ بليون ريال، من ٣٩ بليوناً هذا العام.

وزير المال إبراهيم العساف قال للتلفزيون السعودي إن المملكة ستواصل تنفيذ مشاريع التنمية في المدى المتوسط، وإنها قادرة على تحمل انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة. وشدد على أن الموازنة أعدت في ظروف تتسم بالتحدي نتيجة تعثر النمو الاقتصادي العالمي وهبوط أسعار النفط. وأضاف: «نتج عن ذلك أن العجز في الموازنة سيصل إلى ١٤٥ بليون ريال، لكن المهم في هذا الجانب أننا سنستمر في مشاريع التنمية في المدى المتوسط من ٣ إلى ٥ سنوات».

وزاد: «العمق (الاقتصادي) الذي لدينا كاف إلى أن تتحسن أسعار (النفط). لا أحد لا يتوقع أن تتحسن الأسعار، لكن الاختلاف هو حول توقيت التحسن، فهناك من يقول في النصف الثاني من العام المقبل وهناك من يقول عام ٢٠١٦. لدينا الإمكان لتحمل هذا الانخفاض».